مادة الديمقراطية/ المرحلة الأولى قسم تقنيات الأشعة/ كلية المستقبل الجامعة

تدريسية المادة: الدكتورة نورس الموسوي

المحاضرة الأولى

نظرية الديمقراطية وتطورها

يُعد مفهوم الديمقراطية من اكثر المفاهيم والمصطلحات اثارة للجدل على الرغم من انه ليس مفهوم جديداً. لذلك لا بد لنا في البدء من تحديد الجذور اللغوية لكلمة الديمقراطية فهذه الكلمة يونانيةً وهي مصطلح مركب من كلمتين؛ هما (**Demos**) ويعني الناس أو الشعب، والمقطع الثاني (kratein)أو (cratia) ويعني السلطة والحُكم، وبذلك يشير مفهوم الديمقراطية لغةً إلى حُكم الشعب أو سلطة الشعب أو حُكم الأغلبية. ويُعد تعريف ارسطو هو أول تعريف للديمقراطية بأنها **(نظام سياسي يحكم الشعب نفسه بنفسه).** والديمقراطية أحد اهم تعريفاتها هي الحرية في اغلى معانيها؛ لأن الديمقراطية تعني في جوهرها الاختيار الحر للشعب بحكم نفسه بنفسه.

وتُعرَّف الديمقراطية اصطلاحاً بأنّها نظام الحُكم، إذ تكون السلطة العليا بيد الشعب الذي يُمارس سلطاته بشكلٍ مباشرٍ، أو عن طريق مجموعة من الأشخاص يتمّ انتخابهم لتمثيل الشّعب بالاعتماد على عمليةٍ انتخابيّةٍ حرةٍ، حيث ترفض الديمقراطية جعل السلطة كاملةً ومُركَّزة في شخصٍ واحد، أو على مجموعة من الأشخاص كالحكم الدكتاتوري، أو (حكم الأقليات). وقد عرَّفها الرئيس **أبراهام لينكون** بأنها "حكم الشعب، من قبل الشعب، ومن أجل الشعب"، وفي العصر الحالي أصبح نظام الحُكم الديمقراطي هو النظام المُفضَّل للحكم في جميع المجتمعات؛ ويرجع ذلك إلى إمكانية أفراد المجتمع في التعبير عن خياراتهم اتجاه كلٍ من إدارة الحُكم العام في البلاد، وتوزيع الموارد، والمشاركة بشأن العمليّة الإداريّة.

تمّ تطبيق الديمقراطية بشكلٍ بدائيّ في أنحاءٍ مختلفة من العالم منذ القِدم، إذ كانت أشكال الحُكم الاستبداديّة والأقليات هي أشكال الحُكم المنتشرة في ذلك الوقت، وتعود بداية تطبيق الديمقراطية إلى الإغريق والرومان، حيث تمّ تطبيق أول نموذج رسميّ للديمقراطية في المدينة اليونانيّة أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد، وقد تميّز النموذج الأثينيّ عن باقي الأنظمة بتطبيق الديمقراطية المباشرة، والتي تتمّ من خلال اجتماع أفراد الشعب، ومناقشتهم مسائل الحكومة، وتنفيذ القرارات السياسية دون الحاجة لانتخاب ممثّلين عنهم، وما ساعد على نجاح هذا النّوع هو سهولة تطبيقه، بسبب قلّة أعداد المشاركين بشكلٍ مباشر في السياسة، ففي ذلك الوقت كان الذكور فقط هم من يشاركون في السياسة، بينما يتمّ استبعاد كلٍّ من: النساء، والعبيد، والأطفال، والمواطنين الأجانب.

وقد طُبقت الديمقراطية الأثينية من ثلاث جهات، وهي: جمعية ديموس، ومجلس الخمسمائة، ومحكمة الشعب، وتم تشريع القوانين من خلال مجلس الخمسمائة، وجمعية ديموس، ومجموعة من المجالس المخصّصة للتّشريع. تمّ ممارسة الديمقراطية في الماجنا كارتا في إنجلترا عام ١٢١٥م، ففي ذلك الوقت تمّ إصدار وثيقةٍ سمّيت بالوثيقة العظمى، والتي نصّت على حماية الشعب من سوء المعاملة التي كانوا يتعرّضون لها من قِبل الإقطاعيين، بل وتُعرِّض الملك للمساءلة القانونية. وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بدأت الديمقراطية بالانتشار، وفي الوقت الحالي انتشرت الديمقراطية بأشكالها

المختلفة في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك يصعُب وجود نظامين للديمقراطية متماثلين تماماً، كما يصعُب إيجاد نموذج ديمقراطيّ واحد؛ إذ ظهرت أشكال مختلفة للديمقراطية، مثل: الديمقراطية الفدرالية، والرئاسية، وتلك التي تعتمد على نسبة التّصويت، أو على تصويت الأغلبية.

مقومات الديمقراطية

أي الأركان الأساسية التي لا يجوز من دونها الحديث عن نظام ديمقراطي في أي دولة كانت، إذ يدعم البُنية التحتية للديمقراطية بعض الركائز والأركان، المرتبة حسب أهميتها على النحو الآتي:

- **وجود الدستور:** يعد وجوده من اهم الخصائص التي يتمتع بها النظام الديمقراطي، كون الدستور يضع القواعد الأساسية لنظام الحكم في الدولة، وكيفية تشكيل السلطات العامة الثلاثة – التشريعية والتنفيذية والقضائية- والمقومات الأساسية للمجتمع، وحقوق الافراد وضماناتها، وتعد القواعد التي يقرها الدستور أسمى القواعد القانونية.
- **سيادة القانون:** توجد علاقةٌ وثيقةٌ ما بين الديمقراطية وتطبيق القانون، إذ يُمكن للمواطنين الحُكم على شرعيّة الحكومة بعد إخضاع العملية السياسية للقوانين، ووضعها ضمن إطارٍ تنظيميّ. ويقصد بالقانون في هذا المجال القواعد القانونية جميعها، والقاعدة القانونية متى وجدت خضع لها الجميع.
- **استقلال السلطة القضائية:** وذلك بعدم التدخل في شؤون القضاء، وكفالة تنفيذ الاحكام القضائية النهائية وعدم حجب القضاء عن النظر في أي منازعة لا سيما المنازعات التي تثور بين الجهات الإدارية والمواطنين.
- **حرية التّعبير وابداء الرأي ضمن حدود القانون والنظام العام والآداب:** تُقاس هذه الحرية في أي المجتمع عادة بمدى حرية اعلامها ووسائله وقدرة افراده على التعبير عن ارائهم وافكارهم ونشرها ولا تقيد سوى ما يمس المصالح العليا للبلاد أو أمن المجتمع والافراد أي أن يكون مقيد ضمن الحدود القانونية والأدبية، وتعدّ الصحافة الحرة التي تسمح للأفراد بمناقشة القضايا المختلفة دليلاً على ديمقراطية النظام السياسيّ التّابع لذلك المجتمع.
- **المساءلة والشفافية:** تعدّ الحكومة التي تمَّ انتخابها من قِبل الشّعب مسؤولةً أمامه، ومن أجل التحقّق من إنجازاتها وقيامها بواجباتها، كتقديم الخدمات الصحية، أو تسعير الوقود، أو غيرها من الإجراءات ينبغي وجود مؤسّساتٍ مُحايدةٍ في الدّولة لتقييم ذلك، كسلطاتٍ قضائيةٍ مستقلةٍ.
- **اللامركزية:** تُشجّع اللامركزية المواطنين ليصبحوا أكثر وعياً من أجل المشاركة في الديمقراطية، وتُسهم في تقليل نفوذ القوى السياسية، كما تشير إلى مدى اقتراب الحكومة من حُكم الشعب، ولنجاح الديمقراطية ضمن اللامركزية ينبغي توافر موارد بشرية وكفاءة مؤسسية، وتمويل لا مركزيّ.
- **المجتمع المدني:** يشمل المجتمع المدنيّ العديدَ من الأنشطة والمشاركات كالمجموعات التي تهتمّ بقضايا معينة، أو المنتديات المجتمعية، أوالأندية، أو الجمعيات الخيرية، أو النقابات، إضافةً لمجموعات واسعة من الأعمال التطوعيّة، وغيرها من النشاطات التي تندرج ضمن المجتمع المدني، والتي بدورها تساعد على نمو الديمقراطية الشعبيّة في المُجتمع.

أهداف الديمقراطية:

تهدف الديمقراطية إلى الآتي:

- تحقيق المساواة بين جميع المواطنين عند تحقيق مصالحهم، وأخذ آرائهم بعين الاعتبار دون الانحياز لأحد.
- حماية الحريات العامة بمختلف أنواعها وحقوق الإنسان.
- تطبيق النظام الديمقراطيّ يُساعد على استبعاد أنظمة الحكم الدكتاتورية والاستبدادية، ويُغني عن تطبيقها في المجتمعات.
- حُكم الشعب نفسه بنفسه، فالدّيمقراطية تُتيح للشّعب إمكانيّة اختيار حكومته، ومن ثم فإنّ مدى رضاه عن الحكومة يرتبط بإختياراته، لأنه هو صاحب القرار في هذا الاختيار.

مزايا الديمقراطية:

تتميّز المجتمعات التي تطبّق نظام الحكم الديمقراطيّ بعددٍ من المزايا، أهمّها:

- **إعداد مواطنين صالحين:** تعد الديمقراطية نظاماً سياسياً مثالياً، يهدف لإعداد مواطنين صالحين من خلال توفير بيئةٍ مثاليةٍ تساعد على اكتساب الصفات الحميدة، وتنمية شخصية إيجابية، كما يوفّر النظام الديمقراطي مجالاً كبيراً للأفراد لمعرفة حقوقهم وواجباتهم كاملةً.
- **حماية مصلحة المواطنين:** وهذا من خلال منحهم الحق في التصويت لمن سيمثلونهم في الحكومة، وذلك ضمن مختلف القضايا سواءً السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، وحمايتهم من تطبيق قرارات لا يوافقون عليها.
- **تحقيق المساواة:** تتعامل الدولة الديمقراطية مع جميع مواطنيها بشكلٍ متساوٍ، وتضمن لهم حقوقهم السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، كما تحقّق العدالة والمساواة أمام القانون، وتمنع التمييز بين الأفراد، بسبب اختلاف الدّين، أو الطبقة، أو الجنس، أو غيرها من الأمور.
- **منع احتكار السلطة:** تمارس الحكومة صلاحيّتها ضمن فترةٍ معينةٍ، بحيث يتمّ التأكّد من أنّ سياسات الحكومة تسير بما فيه صالح الشعب.
- **استقرار الحكومة والتزامها بالمسؤولية**: يتم انتخاب الحكومة في ظلّ الديمقراطية عن طريق الانتخاب، الأمر الذي يجعل الحكومة المُنتخبة أكثر مسؤولية، بحيث يؤدي أفرادها واجباتهم على أكمل وجه، هذا فضلاً عن أنّ مناقشة القضايا، والمشاكل المختلفة، ودراستها يساهم في اتّخاذ القرارات المناسبة، ممّا يُنتج حكومةً فعّالةً، وثابتةً، ومستقرّةً.
- **تعزيز التغيير:** يُساعد النظام الديمقراطيّ وصول المواطنين لمرحلة الرضا من خلال مشاركتهم في اختيار الحكومات، وإمكانية تغييرها.
- **تنمية الوعي السياسي للشعب:** عند إجراء الانتخابات يقترح المرشحون والأحزاب السياسية برامج وسياسات، تُنشَر عبر وسائل الاتصال المتنوعة، من أجل كسب تأييد المواطنين، ممّا يزيد من الوعي السياسيّ لديهم.

مساوئ الديمقراطية:

بالرغم من مزايا النظام الديمقراطي إلّا أنّ هناك بعض المساوئ التي قد تنتج عند تطبيق الديمقراطية، وهي:

- يحتاج إصدار القرارات وتنفيذها في النظام الديمقراطيّ، وصياغة القوانين إلى وقتٍ طويلٍ مقارنةً مع الأنظمة التي تتّخذ القرارات وتنفّذها دون الحاجة للتّصويت.
- يُمكن إضاعة الكثير من الأموال من أجل دعم الحملات الانتخابية، ويزداد الأمر سوءاً عند تولّي أفراد غير مسؤولين مراكز السلطة، يساهمون في خسائر المال العام دون الاهتمام بمصلحة الوطن.
- قد يلجأ بعض الأفراد إلى ممارساتٍ غير أخلاقية وفاسدة من أجل الوصول إلى السلطة، لتحقيق مصالحهم الشخصيّة دون الاهتمام بمصلحة المواطنين.
- يركّز النّظام الديمقراطيّ على توفير عددٍ كبيرٍ من الخدمات دون الاهتمام بجودتها في بعض الأحيان، فضلاً عن أنّ توفير الخدمات قد يتمّ بشكل غير عادل بين الفقراء والأغنياء.
- قد يتم انتخاب أفراد غير مسؤولين وغير قادرين على إدارة الحكومة في ظلّ الظروف الاجتماعيّة والسياسيّة في بلدانهم، وهذا يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة، ومخالفة لمصلحة الوطن.
- قد يتم ممارسة أمور غير أخلاقية من قِبل المرشحين للحصول على نسب عالية من الأصوات، كإساءة استخدام المال للحصول على أصوات أكثر، أو استخدام القوة للتأثير على الشعب، أو تشويه صورة أحد المرشحين والأحزاب المنافسة.